المحاضرات الخاصة بمقياس تاريخ الجزائر المعاصر

السنة : الأولى

المجموعتان: 2 و 5

الأستاذ: عبد الرحمان عمار

محاضرة حول: اندلاع الثورة الجزائرية 01 نوفمبر 1954

كانت أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، سببا مباشرا في وصول الحركة الوطنية الجزائرية إلى طريق مسدود، فقد أبانت ذات الأزمة عن شلخ كبير بين أعضاء الحركة الذين انقسموا إلى قسمين (المصاليون وهم أنصار مصالي الحاج) والمركزيون الذين قادهم المناظل حسين لحول)، فلم يكن من الطرف الثالث المتمثل في شباب المنظمة الخاصة على وجه التحديد سوى اتخاذ قرار إعلان الثورة التحريرية كخيار لا رجعة فيه لتحرير البلاد من يد المستعمر الغاشم، خاصة مع ملائمة الظروف الدولية والإقليمية والداخلية.

اجتماع مجموعة الـ 22 وقرار إعلان الثورة المسلّحة:

لقد انبثق هذا الاجتماع عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي قام أعضاؤها بتكثيف الاتصالات فيما بينهم قصد البحث عن مخرج للأزمة الخانقة التي عرفتها حركة انتصار للحريات الديمقراطية، والانتقال إلى مرحلة التحضير والإعداد لانطلاق الكفاح المسلّح .

اتفقت نخبة من المنظمة الخاصة المتكوّنة من مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف وديدوش مراد على خوض غمار الثورة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي والبدء الفعلي في التخطيط لها، ودعت إلى عقد اجتماع لدراسة

المستجدات الجديدة واتخاذ موقف موحّد لإنقاذ المشروع الثوري، واتفق الجميع على دعوة أعضاء المنظمة السرية المُلاحقين من طرف الإدارة الفرنسية والمتواجدين عبر أنحاء الوطن والمؤمنين بحتمية الكفاح المسلّح .

انعقد هذا الاجتماع التاريخي في النصف الثاني من شهر جوان 1954 بمنزل المناضل إلياس دريش بحي المدنية حاليا (صالمبي سابقا) وحضره كل من:

مصطفى بن بولعيد – محمد بوضياف – العربي بن مهيدي – مراد ديدوش – رابح بيطاط – عثمان بلوزداد – محمد مرزوقي- الزبير بوعجاج – بوجمعة سويداني – أحمد بوشعيب – عبد الحفيظ بوصوف – رمضان بن عبد المالك – محمد مشاطي – عبد السلام حباشي – رشيد ملاح- سعيد بوعلي – يوسف زيغود – لخضر بن طوبال – عمار بن عودة- مختار باجي – عبد القادر العمودي.

ترأس مصطفى بن بولعيد الاجتماع، بينما تولى محمد بوضياف إعداد التقرير العام وعرضه على الحاضرين، وضمّنه مايلي :

–لمحة تاريخية عن المنظمة الخاصة والمهام التي باشرتها من سنة 1950 إلى غاية سنة 1954.

–حصيلة القمع والاضطهاد الذي تعرّض له المناضلون من قبل الإدارة الاستعمارية.

–تحديد أسباب الأزمة التي أدّت إلى الانقسام في صفوف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين وموقف اللجنة الثورية منه .

–المطالبة باتخاذ قرارات تتلاءم مع الوضع السياسي في الجزائر، والأوضاع في البلدان المجاورة.

وبعد قراءة التقرير، شرع الحاضرون في مناقشة القضايا المطروحة، وتبلور النقاش في موقفين:

* موقف يدعو إلى مباشرة العمل المسلّح دون تأخير.
* موقف يتبنى مبدأ الكفاح الثوري مع التريث إلى أن يحين الوقت المناسب لذلك.

واختتم اجتماع الـ 22 باتخاذ القرارات التالية:

–الحياد أو عدم الدخول في الصراع بين المركزيين والمصاليين.

–العمل على توحيد الصفوف بلمّ شمل المناضلين المتنازعين .

–تدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاثة: الثورة – الوحدة – العمل.

–تفجير الثورة في تاريخ تُحدّده لجنة مصغّرة.

–انتخاب مسؤول يتولى تكوين لجنة مصغّرة.

ولتجسيد هذه التوصيات والقرارات، تمّ انتخاب محمد بوضياف مسؤولا وطنيا وتكليفه بتشكيل أمانة تنفيذية تقود الحركة الثورية وتطبّق القرارات المتخذة في اللقاء. وفي اليوم التالي للاجتماع شكّل محمد بوضياف لجنة الخمسة، التي عقدت أول اجتماع لها في مدينة الجزائر بمنزل المناضل عيسى كشيدة الواقع بشارع بربروس بالقصبة. ومن القرارات الحاسمة التي توصّل إليها أعضاء اللجنة مايلي:

–مواصلة ضمّ الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة لهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.

–استئناف التكوين العسكري اعتمادًا على كتيبات المنظمة الخاصة التي أُعيد طبعها.

–تنظيم تربصات تكوينية لصناعة القنابل والمفرقعات استعدادًا لتفجير الثورة.

–الإجماع على مبدأ القيادة الجماعية لتسيير الثورة المسلّحة.

باشرت اللجنة مهامها، بتكليف ديدوش مراد بمهمة إقناع جماعة منطقة القبائل للانضمام إلى مجموعة الـ22، لما للمنطقة من أهمية استراتيجية في مباشرة الكفاح الثوري، وبعد عدة اتصالات انضمت منطقة القبائل الممثلة في شخص كريم بلقاسم إلى اللجنة المنبثقة عن اجتماع الـ22، فأصبحت تسمى ‘‘لجنة الستة’’ ثم ‘‘لجنة التسعة’’، بعد انضمام جماعة القاهرة (حسين ايت احمد- أحمد بن بلة- محمد خيضر) التي أسندت لها مهمة الدعاية للثورة في الخارج وتزويدها بالسلاح.

التحضيرات للثورة الجزائرية:

ابتداء من سبتمبر 1954 باشرت لجنة الإعداد للثورة (لجنة الستة) في تكثيف تحركاتها واتصالاتها داخل البلاد وخارجها، وعقدت سلسلة من الاجتماعات بالعاصمة لدراسة القضايا التالية:

- نتائج الاتصالات والتحركات .
- قضية التنظيم السياسي والعسكري.
- قضية السلاح والأموال وكيفية الحصول عليهما.
- مواصلة الاتصالات بالأحزاب لجس نبضها والتعرّف على مواقفها فيما يخص تفجير الثورة.

أما في اجتماع 23 أكتوبر 1954 الذي انعقد بمنزل المناضل مراد بوقشورة بـ ‘‘الرايس حميدو بالعاصمة والذي يعتبر آخر لقاء تعقده لجنة الستة، فقد تقرّر ما يلي:

–تحديد تاريخ إعلان الثورة وإبقاء توقيت اندلاعها سرا.

–الاتصال بمناضلي المنظمة الخاصة السابقين وإشعارهم بالاستعداد لساعة الصفر.

–ضبط وصيانة الأسلحة القديمة المخزّنة في مخابئ المنظّمة الخاصة التي لم تكتشفها الشرطة الفرنسية عام 1950.
–وضع خريطة عسكرية مُرفقة بقائمة توضيحية عن أماكن تواجد الماء والمخابئ وقمم الجبال والأودية، زيادة على تحديد مواقع تواجد القوات الفرنسية ومراكز الشرطة والدرك وحراس الغابات المسلّحين، وأماكن تواجد العملاء والمتعاونين مع الإدارة الفرنسية.
–اعتماد مبدأ اللامركزية في تسيير شؤون الثورة، بمنح كل المناطق حرية التصرف في إدارة مصالحها وفقا لخصوصية كل منطقة.
–إعطاء الأولوية للداخل عن الخارج، باعتبار أن القرارات الهامة التي تخص الكفاح المسلّح وتطوره تخص المقاتلين بالداخل لوحدهم.
–تحديد خريطة تقسيم الجزائر إلى ستة مناطق وتعيين قادتها بشكل نهائي على النحو الآتي:

المنطقة الأولى – الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد
المنطقة الثانية –الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد
المنطقة الثالثة –القبائل بقيادة كريم بلقاسم.
المنطقة الرابعة :**الوسط** بقيادة رابح بيطاط
المنطقة الخامسة) الغرب الوهراني (بقيادة العربي بن مهيدي.

أما **منطقة الجنوب** فقد تقرّر تعيين قيادتها إلى وقت لاحق.
–تعيين منسّق بين المناطق، وبين الداخل والخارج، وقد كُلّف بهذه المهمة محمد بوضياف .
–إعداد منشور (بيان أول نوفمبر) يعلن الثورة ويبيّن أهدافها.
–إعطاء تسمية لتنظيم جديد يحلّ محل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وتم الاتفاق على تسميته بـ **جبهة التحرير الوطني** ويُشترط الانضمام في صفوفها فرديا وليس حزبيا، وتسمية جناحها العسكري بـ **جيش التحرير الوطني**.
وتهدف المهمة الأولى للجبهة في الاتصال بجميع التيارات السياسية المكوّنة للحركة الوطنية قصد حثّها على الالتحاق بصفوف الثورة، وتجنيد الجماهير للمعركة الحاسمة ضد المستعمر الفرنسي.
–تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية، وكان اختيار منتصف ليلة الأحد إلى الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954 كتاريخ انطلاق العمل المسلّح يخضع لمعطيات تكتيكية- عسكرية، منها وجود عدد كبير من جنود وضباط جيش الاحتلال في عطلة نهاية الأسبوع، يليها انشغالهم بالاحتفال بعيد القديسين، وضرورة إدخال عامل مباغتة الفرنسيين حتى تكون انطلاقة الثورة موفّقة، بالإضافة إلى قُدسية هذا اليوم التاريخي تفاؤلا بميلاد الرسول (ص) واستلهاما لمعاني الجهاد .

–وضع اللمسات الأخيرة لخريطة المخطّط الهجومي في ليلة أول نوفمبر في كامل التراب الوطني.
–تحديد كلمة السر لليلة أول نوفمبر 1954 بـ" :**خالد" و"عقبة ."**

اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر :1954

شكّلت الإمكانيات المادية والبشرية ضرورة مُلحة لقادة الثورة، باعتبارها من المسائل الحيوية والحسّاسة لانطلاق الكفاح الثوري ونجاحه. وأجمعت المصادر التاريخية المكتوبة والشفوية على أن الإمكانيات المذكورة المتوفّرة عند انطلاق العمل المسلّح كانت ضئيلة جدا، إذ لم يتجاوز عدد المجاهدين في ليلة أول نوفمبر 1954 (1200 مجاهد على مستوى التراب الوطني)، مسلّحين ببنادق صيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلّفات الحرب العالمية الثانية، وبحوزتهم قنابل تقليدية وسكاكين وفؤوس وعصي.
استهدفت هجومات الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني مراكز حسّاسة للسلطات الاستعمارية في العديد من مناطق الوطن، في مقدمتها الثكنات العسكرية، مخازن الأسلحة لجيش الاحتلال، محافظات الشرطة ، مراكز الدرك، مزارع المستوطنين التي استحوذوا عليها بالقوة ، البنايات الإدارية والمدنية، الوحدات الصناعية والاقتصادية، شبكات كهربائية، شبكات هاتفية وأعمدتها، نسف الطرق والجسور، حرق وسائل النقل وإعدام بعض المتعاونين مع السلطات الاستعمارية.
وباعتراف السلطات الاستعمارية، فإن حصيلة العمليات الهجومية ضد المصالح الفرنسية عبر كل مناطق الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954، قد بلغت ثلاثين **(30)** عملية خلّفت العديد من القتلى والجرحى الأوروبيين وعملاء، وخسائر مادية معتبرة تُقدّر بالمئات من الملايين من الفرنكات. في حين قدّرت مصالح الثورة مجموع الهجومات العسكرية المنفذة في كامل التراب الوطني بـ ثمانين **(80)** عملية .

بيان أول نوفمبر 1954م

يمثّل بيان أول نوفمبر 1954 أول وثيقة للثورة الجزائرية ، وجهته جبهة التحرير الوطني إلى كافة الشعب الجزائري بجميع انتماءاته مساء 31 أكتوبر 1954 ووزّعته صباح أول نوفمبر، حدّدت فيه قيادة الثورة مبادئها ووسائلها، ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري. ووضّحت الجبهة في البيان الشروط السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف، كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري والتي دفعت به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه الوطنية، مبرزة الأبعاد السياسية والتاريخية والحضارية لهذا القرار التاريخي.
وبحسب المؤرخ الجزائري محمد العربي الزبيري " فإنّ واضعي بيان أول نوفمبر 1954م، عندما استعملوا عبارة استرجاع الإستقلال الوطني، كانوا يدركون أنّ في ذلك موقفا سياسيا يتضمّن جوابا صريحا للذين كانوا يزعمون أنّ تزييف الإنتخابات وممارسة الظلم والتعسف وتطبيق القوانين الإستثنائية الجائرة وحالة الفقر والجهل والتهميش، هي من تقف وراء اللجوء إلى الكفاح المسلح كوسيلة للاستقلال عن الوطن الأم".

يرى المؤرخ محمد العربي الزبيري/ أنّ اختيار العنوان " إعلان إلى الشعب الجزائري وإلى المناضلين من أجل القضية الوطنية " وفي ما يذكره (حسبه) العديد من المؤرخين والمهتمين بثورة أول نوفمبر 1954م، أنّ اختياره (أي العنوان) كان إبداعا من طرف القيادة الأولى لجبهة التحرير الوطني، التي رأت أنّ الكفاح المسلح ينبغي أن يكون مهمة كافة أبناء الشعب الجزائري قبل حتى المناضلين من أجل القضية الوطنية. (...) أمّا خلو النداء من أي توقيع فهناك من يزعم أنّ ذلك بسبب رفض مبدأ الزعامة والخوف من ظهور الرئيس المتسلط، الذي يخنق الأنفاس ويحول دون تطور الممارسة الديمقراطية، لكن هذا الزعم غير صحيح، تفنّده المحاولات العديدة التي قان بها كل من مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف ومراد ديدوش في اتجاه الحاج مصالي نفسه أو بغرض إسناد مسؤولية الثورة لشخصية سياسية بارزة من بين أعضاء اللجنة المركزية أو المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري .... والأراء حول هذا الموضوع متضاربة .
على كلّ فضل المسؤولون على حزب جدبهة التحرير الوطني عدم التوقيع بأسناءهم واكتفوا بذكر " السكرتارية " حتى تبقى الأسئلة مطروحة وحالة الترقب قائمة ريثما تتم الانطلاقة الفعلية وتضرب الحركة جذورها في أوساط الجماهير الشعبية.

برنامج جبهة التحرير الوطني:

بعد عرض أسباب تبني الخيار العسكري، كشف البيان اسم الحركة التي ستقود معركة تحرير الوطن وهو جبهة التحرير الوطني، هذه الجبهة التي استقطبت جميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب السياسية، ثم استعرض البيان البرنامج السياسي لهذه الجبهة حيث جاء فيه:

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة:

–إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

–احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

–التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، والقضاء على جميع مخلّفات الفساد التي كانت عاملا هاما في تخلّفها.

–تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

–تدويل القضية الجزائرية.

–تحقيق وحدة شمال افريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

–في إطار ميثاق الأمم المتحدة أكّد البيان عطف جبهة التحرير الوطني تجاه جميع الأمم التي تُساند القضية التحريرية.

وبعد عرض الأهداف، أوضح البيان وسائل الكفاح، حيث أقرّ بأنه سيكون بجميع الوسائل إلى غاية تحقيق الهدف.

شروط التفاوض مع السلطات الفرنسية:

تضمّن بيان أول نوفمبر شروطا وتعهدات لفتح نقاش مع السلطات الفرنسية تجنّبا لإراقة الدماء ورغبة في تحقيق السلم، إن اعترفت هذه السلطة الاستعمارية بحق الشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها، وهذه الشروط هي كالآتي:

–الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية مُلغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

–فتح مفاوضات مع الممثلين المفوّضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

–خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

–فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

–جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يُعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

–تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وبهذا وضع البيان وثيقة مشرّفة للتفاوض مع فرنسا، إن أرادت الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

المحاضرة

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

ظروف ومكان انعقاده:

بعد أحداث أوت 1955م لم تبق الثورة محصورة في مناطق الأحداث، بل اتسعت لتشمل مناطق مختلفة من التراب الزطني وأحرزت انتصارات داخلية وخارجية، كان من أهمها انظمام التشكيلات السياسية للثورة، بحيث طلبت جمعية العلماء الجزائريين في منتصف شهر جانفي 1956م بضرورة الإعتراف باستقلال الجزائر وإعادة السيادة للشعب الجزائري. كما أعلن فرحات عباس بأنه وحزبع يؤكدون على عزمهم مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني. كما انظم أعضاء من اللجنة المركزية من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، إلى الثورة واستجاب الشعب الجزائري للإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني في 05 جويلية 1956م .

في جوان 1956م طرحت القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، رغم رفض المجلس النظر في القضية بحجة أنّ الوقت لم يحن بعد، إلا أنّه اعتبرها قضية دولية.

أمام كل تلك الظروف كان من الضروري عقد مؤتمرا يعمل على تكييف الثورة مع المستجدات الجديدة، كما يعمل على تنظيمها على أسس حديثة.

مكان انعقاده:

أمام التطورات التي شهدتها الجزائر بعد نجاح هجمات الشمال القسنطيني في إعادة بعث روحٍ جديدة للثورة، رأى القادة الجزائريون أنّ عقد المؤتمر اتفقوا عليه منذ انطلاق الثورة بات ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، ليتولى قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف زمام مبادرة جمع قادة الثورة ببعث رسائل إلى قادة المناطق الخمسة، ويقترح فيها عقد مؤتمر وطني يهدف إلى تقييم نتائج العمل المسلح وتوحيده، ليوضع يوم 21 جويلية عام 1956 موعدًا أوليًّا للمؤتمر، غير أنّ تسريب مكان وموعد انعقاده للسلطات الفرنسية دفعت قادة الثورة لتغيير المكان والزمان.

وبعد اتصالات بين قادة الداخل والخارج، تقرر أن يعقد المؤتمر في منطقة البيبان بمحافظة برج بوعريريج، غير أنّ طارئًا متمثلاً في اشتباكٍ خاضه الوفد القادم للمؤتمر مع السلطات الفرنسية، وهروب البغلة التي كانت تحمل وثائقه التي سقطت لاحقًا في يد الفرنسيين، أدى إلى نقل المؤتمر إلى وادي الصومام، إذ عقد في العشرين من أوت من السنة نفسها.

حضر المؤتمر كلٌ من كريم بلقاسم «عضو الستّة» وعبّان رمضان، وعمر أوعمران إضافةً إلى محمد السعيد وآيت حمودة عميروش، وعبد الله بن طوبال، وزيغود يوسف، وأخيرًا العربي بن مهيدي «عضو الستّة» الذي تولى رئاسة المؤتمر، فيما تغيّبت قيادة المنطقة الأولى نظرًا إلى استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد ونائبه بشير شيهاني.

قرارات مؤتمر الصومام:

1- وضع ميثاق الصومام ويعتبر ثاني وثيقة بعد بيان أول نوفمبر 1954م.
2- تكوين المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) من 34 عضوا، 17 عضو دائو و17 عضوا إضافيا، ويعتبر هذا المجلس أعلى جهاز للثورة، يوجه سياسة جبهة التحرير الوطني ويتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد.
3- تكوين لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) من 5 أعضاء هم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، العربي بن مهيدي، سعد دحلب وكريم بلقاسم. وهي مسؤولة عن توجيه إدارة جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وكل القادة مسؤولون أمامها وهي مسؤولة أمام المجلس.
4- التنظيم الإقليمي: قسّمت الجزائر إلى ست (6) ولايات هي بالترتيب: الولاية الأولى (الأوراس) والولاية الثانية (الشمال القسنطيني) والولاية الثالثة (القبائل) والولاية الرابعة (الجزائر والوسط) والولاية الخامسة (وهران والغرب الجزائري) والولاية السادسة (الصحراء). وكل ولاية مقسمة إلى مناطق وكل ولاية مقسمة إلى نواحي وكل ناحية إلى قسمات، وعلى كل هذه المستويات توجد قيادة عامة مكونة من قائد سياسي عسكري يساعده ثلاث (3) نواب ومساعدين واحد مكلف بالشؤون العسكرية والسياسية والثاني مكلف بالاستعلامات والثالث بالاتصالات، أما على مستوى قيادة الولاية فقد أوكلت إلى قائد الولاية برتبة عقيد و3 مساعدين كل واحد منهم برتبة صاغ ثاني.
5- تنظيم جيش التحرير الوطني: قسّم جيش التحرير إلى فيالق وكل فيلق يتكون من 350 محارب، وقسّم الفيلق إلى كتائب وكل كتيبة تتكون من 110 محارب والكتيبة قسمت إلى فرق وكل فرقة تتكون من 35 محارب وقسمت بدورها إلى أفواج وكل فوج يتطون من 11 محارب، كما وضعت الرتب العسكرية وحددت إشارات كل رتبة.
6- التأكيد على مبادئ الثورة وهي القيادة الجماعية وأولوية العمل السياسي على العمل العسكري وأولوية الداخل على الخارج.
7- وضع الشروط السياسية لتقف الحرب مثل:
- الإعتراف باستقلال الجزائر في جميع الميادين.

- الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري.

- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

8- شروط المفاوضات لإحلال السلم وقد وردت كالتالي:

أ – من حق جبهة التحرير الوطني وحدها تقرير المسائل المتعلقة بتمثيل الشعب كالحكومة والانتخابات وغيرها.

ب- تجري المفاوضات على أساس الاستقلال الذي يشمل الديبلوماسية والدفاع الوطني وتحديد النقاط التي تجري حولها المفاوضات وهي: وحدة التراب الوطني ، حق المستوطنين الاختيار بين الجنسية الجزائرية والجنسية الفرنسية مع رفض الجنسية المزدوجة، نقل السلطات الادارية إلى الدولة الجزائرية.

نتائج مؤتمر الصومام:

أعطى مؤتمر الصومام دفعا قويا للثورة الجزائرية، فعلى الصعيد الداخلي ارتفع عدد الجنود الجزائريين ليل إلى 100 ألأف جندي عام 1958م، وأصبح جيش التحرير الوطني جيشل منظما، كما انتشرت الثورة في كامل التراب الوطني ، وحققت العديد من الانتصارات العسكرية، أما على الصعيد الخارجدي، فقد استمر سقوط الحكومات الفرنسية بتأثير الثورة الجزائرية، زيادة على التأييد الدولي للثورة من طرف العديد من الدول المحبة للسلام.

ردود الفعل الفرنسية على المؤتمر:

أمام الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية في مرحلتها الثانية، لم تجد فرنسا إلا العودة إلى سياستها التقليدية المتمثلة في التفرقة والقمع العسكري وأهم ما قامت به :

- إختطاف طائرة الزعماء المتجهة من المغرب إلى تونس لحضور الندوة المغاربية المشتركة، وإلقاء القبض على القادة الأربعة للثورة الجزائرية وهم: أحمد

بن بلة وحسين آيت احمد ومحمد بوضياف ومحمد خيضر والصحفي مصطفى الأشرف يوم 22 أكتوبر 1956م وأطلق لاكوست على هذه العملية اسم (الربع ساعة الأخيرة) وظنت فرنسا أنها بذلك قضت على الثورة.

- الدخول في حرب المدن من ديسمبر 1966م إلى سبتمبر 1957مكمعركة الجزائر بين المسلمين من جبهة التحرير الوطني ووحدات المظليين الفرنسيين.

- محاصرة مدينة الجزائر للإستلاء على حي القصبة معقل الثوار .

- أعلن وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس على إقامة خط شائك مكهرب على الحدود التونسية – الجزائرية أواخر 1956م أطلق عليه اسم " خط موريس " انتهت أشغاله في سبتمبر 1957م.

مظاهرات 11 ديسمبر 1960م

تعتبر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، من أهم محطات تاريخ الجزائر المعاصر، كونها شكّلت حدثا بارزا في مسيرة الثورة التحريرية ، حيث أرّخت هذه المرحلة لتلاحم أبناء الشعب الجزائري، الذين خرجوا عن بكرة أبيهم في مظاهرات عبر شوارع المدن الجزائرية حاملين الراية الوطنية و مؤكدين بذلك رفضهم القاطع لمخططات
الجنرال ديغول (الرئيس الفرنسي) وتحطيمهم نهائيا خرافة الجزائر فرنسية ، حيث سقطت أسطورة التفوق الاستعماري أمام الرأي العالمي، وفشلت سياسة ديغول في القضاء على الثورة ،وأيقن خلالها أن الشعب الجزائري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون فرنسيا ولا الجزائر فرنسية كما كان يدعي المعمرون.

أسبـــاب المظـاهرات:

عند زيارة ديغول الجزائر في إطار تنفيذ مشروعه الجديد المتمثل في " الجزائر جزائرية " انقسمت الساحة السياسية الجزائرية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:
1- المعمرون المناهضون لسياسة ديغول وهم الذين قاموا بمظاهرات يوم 9 ديسمبر 1960 في عين تيموشنت ضد زيارة الجنرال ديغول، محاولين إحباط

برنامجه المبني على شعار " الجزائر جزائرية " وحاملين لواء " الجزائر فرنسية."
2- أنصار " الديغولية "من الفرنسيين والجزائريين المقتنعين بسياسته من البورجوازيين وبعض البرلمانيين، حيث خرجت هذه المجموعة في مظاهرات لمساندة مشروع ديغول بإيعاز من حكومة باريس يوم 10 ديسمبر 1960 بغرض إفشال مشاريع المعمرين المناهضين لسياسة ديغول في الجزائر ، شعارهم " الجزائر جزائرية. "
3- التيار الوطني تمثله الجماهير الشعبية التي عبّرت عن رفضها للمشروعين الأولين في مظاهرات يوم 11 ديسمبر 1960، كما عبّرت خلالها عن تمسّكها بقيادة الثورة واستقلال الجزائر. شعارهم " الجزائر عربية مسلمة " – " الجزائر مستقلة ".

بداية المظاهرات:

شرع الجنرال ديغول في زيارة الجزائر في 9 ديسمبر1960 بداية من مدينة عين تموشنت بالغرب الجزائري، للإشراف شخصيا على تطبيق مخططاته حاملا شعار " الجزائر جزائرية "،استقبله المستوطنون بمظاهرات مضادة كان شعارها "" الجزائر فرنسية "
ردّت الجماهير الشعبية بقيادة جبهة التحرير الوطني يوم 11 ديسمبر على أحداث عين تموشنت بالتعبير عن وحدة الوطن والتفاف الشعب حول الثورة التحريرية مطالبة بالاستقلال التام للجزائر ، وذلك في مظاهرات شعبية كبيرة ، حمل خلالها المتظاهرون العلم الوطني وشعارات كتب عليها " تحيا الجزائر " – " تحيا جبهة التحرير الوطني" "_" تحيا الجزائر مسلمة ".
انطلقت المظاهرات بالعاصمة في حي بلكور (شارع بلوزداد حاليا) لتتوسع إلى أحياء كل من المدنية ، باب الوادي ، الحراش ، بئر مراد رايس ، القبة ، بئر خادم ، ديار السعادة ، القصبة ، مناخ فرنسا (وادي قريش)، كما عرفت كذلك ساحة الورشات (أول ماي حاليا) وشوارع ميشلي (ديدوش مراد حاليا) كثافة شعبية متماسكة مجندة وراء العلم الوطني وشعارات الاستقلال وحياة جبهة التحرير الوطني .وسرعان ما ظهر التنظيم المحكم في هذه المظاهرات إذ عينت لجنة تنظيمية في كل حي ، لتمتد إلى المدن الجزائرية الأخرى في الأيام اللاحقة في كل من تيبازة وشرشال في 12 ديسمبر، سيدي بلعباس وقسنطينة في 13 ديسمبر وعنابة في 16 ديسمبر .

هذه الأحداث المتعاقبة والمتسارعة فاجأت الإدارة الإستعمارية، فجاء رد فعل السلطات الفرنسية قويا تجاه المظاهرات ، إذ قابل الجيش الفرنسي الجموع الجزائرية بالدبابات والمدافع والرشاشات وأمطروهم بنيران القنابل وأطلقوا عليهم الرصاص .كما قامت الشرطة الفرنسية بالمداهمات الليلية لاختطاف الجزائريين من منازلهم ، والإغارة على المواطنين وهم يوارون شهداءهم، مما زاد في عدد القتلى بالإضافة إلى سلسلة الاعتقالات التي مسّت عدد كبير من الجزائريين.

موقف الحكومـــة المؤقتـــة للجمهوريـــة الجزائريـــة:

بعد ان حققت جبهة التحرير انتصارا سياسيا كبيرا ردا على سياسة ديغول والمعمرين معا، عقد الرئيس" فرحات عباس " رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ندوة صحفية صباح يوم الاثنين 12ديسمبر 1960بنزل الماجستيك بالجزائر العاصمة ، خصّصها للحديث عن التطورات الأخيرة للقضية الجزائرية وقد حضر هذه الندوة عدد كبير من الملحقين الصحفيين بسفارات الدول العربية والأسيوية والإفريقية وممثلي الصحافة المحلية والأجنبية والإذاعات ووكالات الأنباء. كما ألقى الرئيس " فرحات عباس " في هذه الندوة بيانا طويلا أجاب فيه عن أسئلة الصحفيين وجاء في نص البيان

"أن الشعب الجزائري يؤكد تعلقه بالاستقلال الوطني وبحكومته."

كما توجه الرئيس فرحات عباس يوم 16 ديسمبر 1960 إلى الشعب الجزائري بنداء أشاد فيه ببسالة الشعب وتمسكه بالاستقلال الوطني وإفشاله للسياسة الاستعمارية والجرائم المرتكبة ضد المدنيين العزل.

نتـــــــائج المظـــــــاهرات:

1- أكدت المظاهرات الشعبية على تلاحم الشعب الجزائري وتماسكه وتجنيده وراء مبادئ جبهة التحرير الوطني للقضاء على سياسة ديغول الجديدة المتمثلة في فكرة " الجزائر جزائرية " وفكرة المعمرين " الجزائر فرنسية "..

2- أظهرت هذه المظاهرات حقيقة الاستعمار الفرنسي الإجرامية أمام الرأي العالمي، من خلال تحديه لقوات العدو المدعمة بالحلف الأطلسي وهو أعزل و ذلك من خلال إحباط كل محاولاته القمعية.

3- أسفرت هذه المظاهرات على عشرات القتلى في صفوف الجزائريين منهم عدد كبير من الجرحى والمعتقلين، وأثبت الشعب الجزائري للجنرال ديغول

وللعالم بأسره، أنّ الثورة الجزائرية ثورة شعب يرفض كل أنواع المساومات بما من ذلك مشروع ديغول " الجزائر جزائرية". .
4- على المستوى الدولي فقد برهنت المظاهرات الشعبية على المساندة المطلقة لجبهة التحرير الوطني ، واقتنعت هيئة الأمم المتحدة بإدراج ملف القضية الجزائرية في جدول أعمالها . كما صوّتت اللجنة السياسية للجمعية العامة لصالح القضية الجزائرية ورفضت المبررات الفرنسية المضللة للرأي العام العالمي.
5- اتسعت دائرة التضامن مع الشعب الجزائري عبر العالم خاصة في العالم العربي وحتى في فرنسا نفسها ، حيث خرجت الجماهير الشعبية في مظاهرات مؤيدة للقضية الجزائرية ، أدخلت فرنسا في نفق الصراعات الداخلية وعزلة دولية في نفس الوقت ، الأمر الذي أجبر " ديغول " على الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وهو الأمل الوحيد لإنقاذ فرنسا من الانهيار الكلي.
6- إنّ أبرز نتيجة لهذه المظاهرات هي تحرك القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة منبر الأمم المتحدة ، وكسبها المزيد من تأييد الرأي العام الدولي لها وإعطائها نفسا جديدا خاصة وأن مظاهرات ديسمبر 1960 تزامنت مع مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية ففي 20 ديسمبر 1960تمت المصادقة على اللائحة الأفرو- أسيوية التي تشرف وتراقب مهمة تقرير المصير في الجزائر فكانت النتيجة بالأغلبية لصالح القضية الجزائرية بـ 63 صوتا ضد 27 مع امتناع 8 أصوات.
حينها أيقن الاستعمار الفرنسي أنه قد خسر الحرب نهائيا وما عليه إلا التسليم بالأمر والإنصياغ لرغبة الشعب الجزائري في استقلاله ممّا دفع به إلى تبني خيار المفاوضات التي أفضت في الأخير إلى استقلال الجزائر.